حكومة الوفاق تسعى لإنشاء صندوق دولي خاص باليمن، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية

القطاعات الواعدة..إهمال وتعثر متواصل لعملية تنميتها

حذر خبراء اقتصاد من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم القدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لا تحقق النتائج المرجوة في استغلال الفرص الانتاجية والاستثمارية التي تتميز بها هذه القطاعات.

وطبقا لمؤسسات تنموية وتمويلية واقتصادية دولية وخبراء يمنيين فإن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١٢م مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي ايجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الجاصل في البرامج والخطط الموضعة وكذا عدم القدرة في تنمية الايرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والانتاجية الواعدة التي تتعرض لهدر وعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل امثل.

تحقيق/محمد راجح

وفي هذا الصدد تسعى الحكومة الجديدة إلى إقناع الدول الشقيقة والصديقة، بإنشاء صندوق دولي خاص باليمن، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مستوى المحافظات، والتعاقد مع الشركات الاستشارية، لإعداد الدراسات وإجراء المناقصات واختيار الشركات المنفذة لهذه المشاريع.

معاناة

تعاني اليمن أوضاعاً اقتصاديه صعبه مع حلول العام الجديد وآثاراً سلبيه متعددة نتيجة توقف تام لأغلب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية.

ونتيجة لكل هذه التداعيات التي مرت بها البلد فان الاقتصاد اليمني بحاجة ماسة لتنويع موارد الدخل المعتمدة على النفط كمورد رئيسي وهو ما يجعل الاقتصاد معرضاً بشكل مستمر للمشاكل والهزات الناتجة عن اي ظرف طارئ

ويشير خبراء إلى أن الاهتمام بمثل هذه القطاعات والتركيز على تنمية المنشآت والانشطة الصغيرة والمتوسطة يعطي دفعة قوية للجهود الرامية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة والعمل بشكل رئيسي على توسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد

مشددين على أهمية بعض القطاعات كالصناعة الذي يعد من اهم القطاعات الواعدة وهو ما يستدعي الاهتمام اللازم به والعمل على تطويره وإيلاءه عناية خاصة والبحث عن التمويل والحوافز المناسبة التي تدعم هذا القطاع وتجعلة من اهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني.

ويؤكد البرنامج العام للحكومة في المحور الخاص بالقطاعات الإنتاجية على أن الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الواعدة ينبع من كونها العنصر الهام في توفير الإمكانات المادية والمالية للاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل للمواطنين وإشباع الاحتياجات المتزايدة للسكان مما يجعل الحكومة ملتزمة بتطوير وتنمية هذه القطاعات الزراعية والسمكية والصناعة والتجارة والنفط والسياحة.

وفي محور قطاعات البنية التحتية اوضح مشروع البرنامج أن من أولويات حكومة الوفاق الوطني العمل على معالجة كل ما يتعلق بإعادة إصلاح البنية التحتية التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر خلال فترة الأزمة السياسية بالإضافة إلى ضرورة العمل على استكمال التشريعات اللازمة لمعالجة أوضاع القطاعات المختلفة للبنية التحتية.

أما محور تنمية الموارد البشرية فقد اعتبرت قضية التنمية البشرية من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها ، باعتبارها الركيزة الأساسية والقاعدة المتينة التي تنطلق منها التنمية الشاملة بمختلف أنواعها ، نظراً لما يمثله العنصر البشري من تحكم في رأس المال الاقتصادي ، وما تمثله الأجيال الصاعدة من تحكم في مقدرات الأمة ومستقبلها .

ويؤكد البنك الدولي في تقرير حديث صادر عنه إلى أن هذه القطاعات الواعدة والانشطة الصغيرة والمتوسطة تحتاج لجهود حثيثة ومضنية لتنميتها بشكل ملموس على أرض الواقع واعطاء نتائج واقعية من خلال تشغيل اعداد كثيفة من الايادي العاملة تسهم في الحد من الفقر والبطالة وهو ما يعد الهدف الرئيسي من الاهتمام بمثل هذة القطاعات والنهوض بها

ويشير إلى أن هناك ضرورة لخلق مجتمع منتج وفاعل ينعكس بشكل ايجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

ويرى أن مهمة النهوض بالقطاعات الواعدة وبالتنمية الصناعية مهمة قد تكون سهلة إذا ما توفرت الإرادة والاهتمام الكافي والمناسب وكذا تعزيز التعاون بشكل وثيق مع مجتمع المانحين وشركاء التنمية

خطط

لم ترتق الخطط والبرامج الرسمية ومنهاالخطة الخمسية الرابعة بحسب مختصين واقتصاديين الى طموحات ومتطلبات القطاعات الانتاجية الواعدة واهميتها في الشأن الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبة في زيادة الموارد واستدامة المالية العامة وفتح أفاق واسعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويرى الباحث الاقتصادي محمد الشرجبي ان البرامج والخطط الحكومية يجب أن توقف الهدر الحاصل للموارد والقطاعات الانتاجية ويجب ان ترتبط عملية تنميتها بالصورة التي تكفل تحقيق نهضة تنموية واقتصادية واحداث اثر ملموس في التخفيف من الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

ويشير الى ان اليمن تمتلك خيارات واسعة لاحداث نقلة نوعية في توسيع البنيان الاقتصادي إذا ما تم الاهتمام بالقطاعات الانتاجية التي ينادي الكثير بالتركيزعليها منذ فترة طويلة ولم يتم حتى الآن الالتفات إليها وإدراك قيمة ما نمتلكه من ثروات واعدة مثل الاسماك والمعادن والزراعة والسياحة ووقف عملية الهدر والاستنزاف التي تتعرض لها وانتشالها من واقعها الراهن وربط عملية تنميتها بجهود مكافحة الفقر والبطالة.

تعثر

ويكشف تقرير رسمي عن فشل التوجهات الحكومية خلال السنوات الماضية لتنمية الإيرادات غير النفطية وايجاد الحلول المناسبة لاستدامة المالية العامة ما شكل ضغوطا كبيرة في الموازنة العامة للدولة.

وهو ما يستدعي بحسب التقرير ضرورة العمل على رفع وتيرة الاصلاحات المؤسسية والتشريعات القانونية والتنظيمية والادارية في اتجاه تنمية الموارد وبشكل رئيسي في تنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد السيادية للدولة.ويتضمن البرنامج العام للحكومة الجديدة الذي تم إقراره مؤخراً الاهتمام بشكل كبير بتنمية القطاعات الإنتاجية بصورة ملحة.

كما ستسعى الحكومة إلى إقناع الدول الشقيقة والصديقة، بإنشاء صندوق دولي خاص باليمن، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مستوى المحافظات، والتعاقد مع الشركات الاستشارية، لإعداد الدراسات وإجراء المناقصات واختيار الشركات المنفذة لهذه المشاريع.

تراجع كبير في الايرادات غير النفطية

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

كشف بيانات رسمية أولية عن انخفاض نسبة الإيرادات الذاتية غير النفطية خلال العام الماضي ٢٠١١م بنسبه تتراوح بين ٣٠و٤٠٪ نتيجة الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد حيث تراجعت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات وعدم تطبيق قانون ضريبة المبيعات بصورة كاملة، وأيضاً لتراجع إنتاج بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية غير النفطية.

وبحسب التقرير فقد استقرار معدل النمو لقيم الإنتاج في القطاع الزراعي خلال السنوات الثلاث الماضية عند ٦,٣٪ و ٦,٦ ٪ ، لكافة الحاصلات في القطاع الزراعي مثل: الخضروات، الفواكه، البقوليات، البن، القطن والتبغ وغيرها، ويعتمد ذلك على عدة عوامل منها موسم الأمطار عند الزراعة، والاهتمام بخدمات الإرشاد الزراعي عن طريق النزول الميداني لحقول المزارعين، والحملات الوطنية الخاصة بمكافحة الآفات النباتية. إلى جانب الاهتمام بمحاصيل الخضروات والفواكه.

وأضاف: على الرغم من التعويل على القطاع الزراعي خلال السنوات القادمة في زيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصاً لدى الشريحة الاجتماعية من الفقراء، والتي تمثل نسبة كبيرة من السكان وبصفة خاصة في المناطق الريفية، إلا أن هذا القطاع يعاني من شحة مياه الري وغياب سياسات واضحة ومحددة للنهوض بالزراعة المطرية وتطوير الأصناف المقاومة للجفاف وحصاد مياه الأمطار، وضعف مصادر التمويل والإقراض التمويلي كما أن معدل النمو لقيم الإنتاج الحيواني من اللحوم والبيض والعسل والصوف والجلود شهد تذبذبا في معدل قيم النمو لتلك الأصناف خلال السنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة

وبالنسبة للقطاع السمكي أشار التقرير إلى تناقص معدلات نمو الإنتاج السنوي بمعدلات كبيرة عما هو مخطط خلال فترة سنوات الخطة، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها تطبيق آلية تحصيل الإيرادات بموجب قانون الصيد رقم ٢ لعام ٢٠٠٦م، مما أدى إلى الاقتصار على احتساب بعض الأنواع السمكية الاقتصادية، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة تهريب الأسماك وبيعها خارج ساحات الحراج ومن ثم عدم احتساب كمياتها في جداول الإنتاج العام، وكذا تحفظ بعض الجمعيات السمكية إزاء إرسال بيانات الأنواع السمكية ذات القيمة السمكية العالية مثل الشروخ والجمبري وبيعها مباشرة إلى التجار والمستثمرين.

دورة خاصة بصيانة أعطال محركات القوارب بالمهرة

■ ،،المهرة/سبأ

بدأت بمحافظة المهرة أمس دورة تدريبية خاصة بصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية الممولة من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية.

وتهدف الدورة إلى تأهيل ورفع المهارات الفنية لـ(٣٠) متدربا من صيادي الجمعيات السمكية ليتمكنوا من تدريب ٣٠٠ صياد من الصيادين في الجمعيات السمكية بمحافظات حضرموت، شبوة، المهرة في مجال صيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية.

وفي الافتتاح ألقى الوكيل المساعد للمحافظة حسين علي المسعدي كلمة اكد فيها اهمية الدورة بأعتبارها مرتبطة بقطاع اقتصادي كبير وهام يتمثل في القطاع السمكي التي تشكل نسبة العمالة فيه ٨٠٪ من أبناء المحافظة.

وحث المسعدي المشاركين الاستفادة من المفاهيم النظرية والمهارات التطبيقية وعكسها على الواقع العملي الملموس.

وأشاد رئيس فرع الاتحاد التعاوني السمكي بالمحافظة علي سعيد شلمة بدور واهتمامات وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر فرع المكلا والتي تهدف إلى تطوير بنية خدمات تنمية الأعمال ((BDS من خلال تأهيل أرباب المنشآت الصغيرة وابرز المشاريع التي نفذت بدعم من مشروع (مهارات استخدام جهاز جي بي أس للصيد التقليدي) والذي تم فيه تأهيل ما يزيد عن ٢٠٠ صياد في ثلاث محافظات (حضرموت، المهرة، شبوة).

حضر الافتتاح أمين عام الاتحاد التعاوني السمكي بالمحافظة صالح حافظ السليمي ورؤساء الجمعيات السمكية بالمحافظة والجهات ذات العلاقة.